مجلة العلوم السياسيّة

**اسم المقال:** دور متغيرات فواعل غير الدول لقوى الضد المجتمعية المدنية في ضمان السلم الاجتماعي
**اسم الكاتب:** أ.د ياسين محمد حمد، أ.د أحمد عدنان كاظم
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/416
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# The role of variables contact for non-state actors and opposite forces of civil social in ensuring the social peace

**Prof .Dr.Yassin Mohammed Hamad**
**University of Baghdad / Political science**

**Prof.Dr. Ahmed Adnan Kadhim**
**University of Baghdad / Political science**
dr.ahmedkadhim987@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.590

Receipt date:6/3/2021 acceptance date:4/5/2021 Publication date:31/31/2021
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

## Abstract

The research in the role of variables contact for non-state actors have become more influential in the current of contemporary events, that related with the reality of seeking services and providing all of that in favor of maintaining the social peace, and ensuring its empowerment in order to make peace and stability outcomes as a real fact inside of our Arab societies. Especially, since it had been begun to oscillate between the concentration in pre-civil societies or do the best for working to leave the values and traditions of the non-modern societies, despite of the latter began to be effect on the structure of the internal component's system of its formation, so that the indicators of the hybrid societies come within the classifications of hybrid social unstable society, and between all of that were still intense struggle reeling within the contradictions among the old and the modern.

the article was trying to analyze the variables of the transformation towards hybrid societies and the competitiveness of specific multinational societies and transnational affiliations, to understand the significant approaches of those and their impact on achieving the desired political-social internal balance from the one hand; then seeking to ensure the effectiveness of the outputs that derived from the principle of international interdependence as a tools for maintaining peace and preserving the social peace for the near

future, by understanding the options for government action and the variables of civil social forces vis-à-vis the future of social peace itself.

**Key words:**

Non-state actors, Non-governmental organizations, the social peace.

---

# دور متغيرات فواعل غير الدول لقوى الضد المجتمعية المدنية

# في ضمان السلم الاجتماعي

**أ.د.ياسين محمد حمد** — **كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد**

**أ.د.أحمد عدنان كاظم** — **كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد**

dr.ahmedkadhim987@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢١/٣/٦ تاريخ قبول النشر:٢٠٢١/٥/٤ تاريخ النشر:٢٠٢١/١٢/٣١

**المستخلص:**

برزت أهمية تحليل ظاهرة نمو وتطور دور متغيرات فواعل غير الدول لقوى الضد المجتمعية المدنية من أجل ضمان السلم الاجتماعي التي باتت تستند إلى معرفة طبيعة وواقع الفعل الحكومي ومتغيرات تلك الظاهرة ، فضلاً عن ضرورة فهم متطلبات عمل تلك المؤسسات المجتمعية المدنية غير الحكومية التي تشارك بفاعلية من أجل تحقيق السلم المجتمعي . لتأتي المحاولات الحثيثة لدراسة وتحليل متغيرات مكونات النظم الدولية والمنتظمات غير الدولية من جميع الجوانب ، كونها باتت هي الأخرى تشكل الركن الرئيسي والأبرز في عملية بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز التضامن الدولي والوطني . أما مخرجات الوعي من منطلق الفهم الحقيقي العابر للقوميات فقد بدأت تتضح معالمه شيئاً فشيء من منظورها المجتمعي المدني غير الحكومي على وفق معادلة إجراء ترتيبات سياسية وأمنية تصب في صالح المجتمعات التي عانت ومازالت تعاني من الأزمات والحروب والصراعات ، لتكون قادرة على صياغة قيم مُضافة في مشاريع وبرامج استدامة قضايا السلم المجتمعي ، وبشكل تتجاوز فيها عن مخرجات وأزمات البُنية التقليدية من منظورها النسقي داخلياً وخارجياً ، وصولاً إلى فسح المجال أمام قوى التغيير المنتظمة في مؤسسات مدنية فاعلة تعمل بشكل عابر للقوميات كما أسلفنا من أجل خدمة الإنسانية جميعاً . كما أن الحاجة مازالت ترنوا نحو الاعتماد على مبدأ الاعتمادية الدولية المتبادلة، والشيء نفسه على المستوى الإقليمي لتحاكي واقع تجارب أزمات المجتمعات ومشكلاتها ، لا سيما منذ احداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، للبدء في تمكين وسائل حوارات وتفاهمات جديدة تجري بمساعدة ودعم فواعل القوى المؤثرة من غير الدول على أمل بناء مفهوم السلام الوقائي الضامن لتحقيق السلم المجتمعي ، ومن ثم فهم أبعاد وطبيعة استراتيجيات صناعة السلم المجتمعي .

**الكلمات الافتتاحية**:الفواعل من غير الدول ، المنظمات غير الحكومية ، السلم الاجتماعي.

## المقدمة :

بدأ دور متغيرات الفواعل غير الدولية لقوى الضد المجتمعية المدنية تؤثر في صيرورة مقومات تماس تأثيرها في معادلة ضمان السلم الاجتماعي ، من هنا فرضت المرحلة الراهنة حركة جديدة لهذه الفواعل التي باتت تمثل دور الوسيط بين متغيرات تأثير الوحدات الدولية والإقليمية وما سواها في صناعة الاستقرار ومن ثم السلام الاجتماعي بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية على حدٍ سواء ، لا سيما في المناطق التي عانت من الاضطرابات والصراعات الجانبية التي تجري في الكثير من الأحيان ضمن تخوم تنافس النفوذ غير المسبوق للقوى العظمى والكبرى معاً . في الوقت الذي مازال العالم يشهد مواجهة محمومة لظاهرتي الإرهاب الدولي والحروب الموازية الهجينة التي تشنها جماعات صغيرة باتت أكثر تأثيراً من أفعال الدول نفسها ، مما جعل الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في مرحلة إعداد مستمر للخطط الضامنة لتعزيز ثقافة صنع السلام والسلم الاجتماعي ، كما أن استراتيجية الحفاظ على السلم المجتمعي بحاجة إلى تخطيط وتحليل مستمرين كي تجري ضمن اعتمادية دولية متبادلة للتصدي لواقع أزمات المجتمعات ومشكلاته التي انتجت هذا النوع من الصراعات العنيفة وربما حتى الصراعات العميقة المؤثرة في استقرار الدولة والمجتمع على حدٍ سواء ، بمعنى ضرورة البدء في امتلاك مهارات تحويل مسارات الصراع نحو تسوية مقبولة من جميع الأطراف ، ومن ثم العمل على استئصال جذور الصراع نفسه بحوارات و وساطات تفاوضية مجدية موجهّة من فواعل غير الدول على أمل بناء مفهوم السلام الوقائي الذي يُعّد السبيل الأفضل نحو درء نشوب أي صراعات محتملة في المستقبل القريب.

أما عملية إجراء التقييم الشامل لمنظومة الحقوق الإنسانية فهي الأخرى باتت الركن الأساس في أي معادلة من أجل السلم والاستقرار المجتمعي وبناء السلام بمساعدة الفواعل من غير الدول المعنية بهذا الشأن أيضاً ، ليأتي دور الاعتمادية الدولية المتبادلة Mutual Inter – dependency في ضمان تحقيق احتياجات الجميع باستثمار مقومات القوة مع وليس بالضد ، طالما أن الجميع ينشد الأمن والاستقرار والسلام كقيم تبادلية مُثلى ضامنة لصيرورة بيئة مجتمعية مشجّعة على إعلاء قيمة الأمن الإنساني بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في كل زمان ومكان .

لذا فأن الحراك العالمي الراهن موجّه نحو مواجهة التطرف والتشدد العنيفين في فكر التنظيمات الإرهابية جميعاً ، طالما أنها استعملت مفاهيم التخويف والترهيب كجزء من الإيديولوجيات العنيفة التي استندت إلى ممارسة التطرف المفرط من جانبها لشن نمط من أنماط الحروب الموازية التي دشنها الجيلين الرابع والخامس بدافع زعزعة السلم والأمن المجتمعيين ، من أجل إضعاف الدول داخلياً لتكون الأقرب إلى التشتت والتشظي من الوحدة والتضامن ، وبالمقابل توفر تكنولوجيا المعلومات خدمات مجانية واسعة الانتشار لتكون القوة الفاعلة في جمع المعلومات وتخزين البيانات لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق على أمل انهاء تحديات المرحلة الراهنة.

من هنا بدأت آفاق التعاون ما بين فواعل عابرة لحدود الدول والتي ستشمل قطاعات عمل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، لصيرورة قواعد محددة ضامنة للسلم الاجتماعي ، وصولاً نحو بناء بيئة اجتماعية – سياسية مستقرة مشجّعة لاستدامة السلام في معادلتي تحقيق الاصلاحات الشاملة وتنمية المجتمعات بالتعاون مع الحراك المدني الحُر العابر للحدود والقوميات نفسها ، في ظل محاولة اجترار مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل على ضبط الاستقرار والثبات في منظومة القيم الإنسانية الشاملة التي باتت تُعَد جزءًا من منظومة الفواعل المجتمعية المدنية الضامنة للاستقرار والسلم المجتمعي حاضراً ومستقبلاً .

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في تحليل وتفسير التحولات السياسية والاجتماعية غير المسبوقة على صعيد الدول العربية وما سواها التي باتت مجتمعاتها في مرحلة انتقالية متأرجحة ما بين منظومات الحداثة والعصرنة من جانب ، وواقع البُنى المجتمعية التقليدية الماضوية من جانب آخر ، على الرغم من دخول الحداثة في بُنية عناصر تكويناتها الداخلية في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات ، مما جعل الأخيرة مؤثرة في صيرورة مجتمعات مختلطة – هجينة تجمع ما بين التقليدية والحداثة على حدٍ سواء. بمعنى أن المرحلة الراهنة تتطلب بناء مستويات بنيوية ديمقراطية جديدة عابرة للقوميات تحاول أن تحافظ على التوازن الداخلي من خلال بناء مؤسسات فاعلة و وحدات مؤثرة قادرة على إجراء اصلاحات سياسية واجتماعية شاملة من شأنها أن تُفضي إلى بناء قوى الضد المجتمعية المدنية القادرة على تجاوز الأزمات البنيوية التي باتت تشهد سلوكاً غير مستقر أحياناً ويميل إلى العنف احياناً أخرى ، وبين هذا وذاك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وحتى المحلية التي تقوم بدور الوسيط من أجل صناعة الاستقرار المجتمعي والحفاظ على السلم والسلام في المناطق التي عانت من اضطرابات وصراعات وحروب جانبية في ظل محنة تداعيات ما عرف بظاهرتي الإرهاب الدولي والتطرف العنيف الحاصلة منذ عام ٢٠٠١.

**مشكلة البحث:**

**تكمن مشكلة البحث في طرح تساؤلات البحث التي تكمن في الآتي:**

ما طبيعة أبعاد استراتيجيات صناعة السلام والحفاظ على السلم المجتمعي التي باتت بحاجة إلى نوع من التخطيط والتحليل المستمرين في مجال اعتماد مبدأ الاعتمادية الدولية والإقليمية المتبادلتين ؟ وما طبيعة واقع الأزمات ومشكلات المجتمعات التي باتت تعاني من الصراعات العنيفة والعميقة أيضاً ،لا سيما منذ احداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ؟ وكيف يمكننا أن نحلل مسارات التحول في تلك الظواهر التي تروم الاعتماد على وسائل تأثير متبادلة تقوم بها الفواعل من غير الدول على أمل بناء مفهوم السلام الوقائي الضامن لتحقيق السلم المجتمعي والحفاظ على ديمومته بمساعدة ودعم جميع الوحدات الدولية والإقليمية وما سواها من منتظمات على مدى المستقبل القريب ؟ من هنا يمكننا أن نحدد أبعاد مشكلة البحث وفقاً لهذه المعطيات.

**فرضية البحث:**

أعتمد البحث في فرضيته على تحليل دور الفواعل من غير الدول في مجال تحقيق السلم الاجتماعي وضمان استمراريته طالما أننا وجدنا قوى الضد المجتمعية المدنية تؤدي أدواراً غير مسبوقة على مستوى تمكين معادلتي الاستقرار الداخلي والحفاظ على السلم المجتمعي نفسه ،لا سيما وأنها بدأت تنشط لتؤثر في مجالات تتعلق بقضايا الأمن الداخلي المجتمعي وحتى السياسي وما سواه ،وكذا الحال في مجالات حقوق الإنسان المختلفة التي باتت هي الأخرى تشكل القيمة المُثلى في وزن فاعلية عمل المنظمات المجتمعية المدنية غير الحكومية في ظل نمو وتطور منظومات المجتمع المدني الحُرة.

**منهجية البحث:**

استند البحث في منهجه العلمي إلى توظيف المنهج الوصفي لمعرفة طبيعة الفعل الحكومي وتغيرات تأثير تماس القوى المجتمعية المدنية في السلم الاجتماعي ، مع الاستعانة بمقتربات المنهج الاستشرافي المعني بتحليل احتمالات المستقبل المنظور في دراسة بعض النماذج التي تعتمد على جعل مؤسسات المجتمع المدني والقوى الفاعلة من غير الدول التي تشارك بفاعلية من أجل تحقيق السلم المجتمعي المنشود مستقبلاً ، فضلاً عن الاعتماد على مقترب المنهج النسقي كونه أحد المناهج الحديثة المعنية بدراسة وتحليل تحولات مكونات النظام الدولي المعاصر ، كونها بات الجزء المهم والأبرز المؤثر في عملية بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز التضامن الوطني من أجل تحقيق متطلبات السلم والأمن المجتمعي خلال المرحلة القادمة.

**هيكلية البحث:**

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاث مباحث لكل مبحث مطلبين ، بحث الأول في مقومات التحول في المجتمعات الهجينة ذات التنوع والتباين الداخلي الكامنة فيها وتنافسية قوى الضد النوعية حيالها، وذلك لفهم تباينات المجتمعات المتنوعة من الداخل وأثره في التوازن السياسي – الاجتماعي ، من أجل تحليل مخرجات الاعتمادية الدولية المتبادلة للحفاظ على ضمان معادلتي السلام والسلم الاجتماعي .أما المبحث الثاني فقد بحث في دور الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيات المُنافسين الجُدُد حيال أمن المجتمعات، على أمل استقراء مستقبل هندسة مناطق التوتر المؤثرة في صناعة السلم الاجتماعي وتأثير قوة تكنولوجيا المعلومات في تحديد فاعلية الأطراف من غير الدول ، في حين بحث المبحث الثالث حول موضوعة خيارات الفعل الحكومي ومتغيرات القوى المجتمعية المدنية حيال مستقبل السلم الاجتماعي ،لتحديد الاحتمالات المرجحّة أمام بعض خيارات الفعل المؤسسي حيال متغيرات مستقبل القوى المجتمعية المدنية من جانب ، ومتغيرات الفواعل الرقمية أمام المنظمات غير الحكومية وقواعد السلم الاجتماعي من جانب آخر.

**المبحث الأول: مقومات التحول في المجتمعات الهجينة المتباينة وتنافسية قوى الضد النوعية حيالها:**

لقد باتت الدول ومجتمعاتها في الكثير من مناطق العالم ومنها المنطقة العربية عِرضة لتغيرات وتحولات كبيرة بدأت تطرأ على بُنية علاقاتها المجتمعية التنظيمية الكامنة فيها ، وذلك من جرّاء تأثير مخرجات حركة التقدم العلمي

والتقني لثورة تكنولوجيا المعلومات الرقمية الحاصلة فيهما ، مما جعلهما تتجه نحو بناء منظومة اقتصاد تابع ومقلّد للنمط الغربي حصراً ، في الوقت الذي تتزايد فيه البناءات الاجتماعية الهجينة التي تتأرجح ما بين مَن تعرّض لفقدان التوازن الداخلي تارة ؟ وما بين مَن طرح متطلبات تقدمه وتطوره نحو صيرورة فواعل وسيطة من غير الدول تارة أخرى ؟ لذا فأن مخرجات التحولات هذه تتجه نحو مقتربات متغيري الوضع الداخلي والخارجي التي من شأنها أن تسهم في صيرورة أبعاد جديدة على مستوى المجتمعات الهجينة أو المتنوعة ؛ ومن ثم السعي نحو صناعة السلام والحفاظ على السلم المجتمعي على وفق منهجية استثمار معادلة ظاهرة الاعتمادية الدولية التبادلية الراهنة ،لاسيما بعد انتشار جائحة كورونا التي ألحقت الضرر الكبير بمجتمعات العالم بأكمله منذ بدايات عام ٢٠٢٠.

**المطلب الأول: تباينات المجتمعات المتنوعة من الداخل و أثره في التوازن السياسي – المجتمعي الداخلي:**

لا يمكننا أن نصف المجتمعات العربية بأنها مجتمعات مدنية عصرية أو مجتمعات تقليدية في آنٍ واحد ، على الرغم من دخول الحداثة في بُنية عناصر تكوينها الداخلية ، وإنما نصفها بالمجتمع المختلط – الهجين الذي جمع ما بين التقليدية والحداثة على حدٍ سواء. لذا فأن المرحلة الراهنة تتطلب بناء مستويات بنيوية ديمقراطية جديدة عابرة للقوميات تحاول أن تحافظ على التوازن الداخلي من خلال بناء مؤسسات فاعلة و وحدات مؤثرة قادرة على إجراء الاصلاح السياسي والاجتماعي الشامل وما سواه ، من دون إضعاف المجتمع من الداخل الذي بات بحاجة إلى بناء مقومات مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية[١] . إذ يؤكد كلّ من بريان هوكينغ (Brian Hocking) ومايكل سميث (Michael Smith) بأن الفواعل من غير الدول باتت تمثل جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلالية والحرية في العمل لتحقيق أهداف وغايات من تمثلهم ؛ ومن ثم العمل على النفوذ من أجل إجراء تغيير تجاه قضية ما وضمن سياق محدد مقارنة بتأثير فاعل آخر بشأن القضية نفسها[٢]. لذلك عدّها بيتر ويلتس (Peter Willetts) بأنها فواعل عابرة للحدود القومية وتمتاز بالفاعلية من دون مقارنتها بالحكومات ، كما أنها تتصف بالشرعية في عملها طالما أنها انتظمت تحت إطاره المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات العابرة للحدود وما سواها. أما الجماعات والمنظمات التي تعمل خارج الأطر الشرعية للدولة فأنها تصنّف بالجماعات العنيفة المسلحة ؛ لأنها مسؤولة عن قيامها بأعمال العنف أو السلوك الإجرامي وما يصاحب ذلك من سلوكيات عنيفة عشوائية من شانها أن تلحق الضرر بالسلم الاجتماعي ، والبعض يحاول أن يتخذ من الدوافع السياسية مبرراً لسلوكه العنيف هذا ، من أجل إلحاق المزيد من الأزمات والمشكلات في منظومة السلم الاجتماعي وما سواها من منظومات بنيوية تؤثر في طبيعة عمل واستقرار الدولة ، كما هو الحاصل في الأفعال والأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة الإرهابية في الكثير من المناطق بالعالم التي تشهد نشاطاً لها ، ناهيك عن وجود تشكيلات أخرى تتعاون معها مثل [٣]:

١ – القوات شبه العسكرية.

٢ – حركات التمرد.

٣ – المنظمات الإرهابية بأنواعها كافة.

٤ – الشبكات العسكرية التي تعمل بالوكالة.

٥ – شبكات المرتزقة.

٦ – عصابات الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

٧ – عصابات الإتجار بالأعضاء البشرية.

٨ – عصابات الجريمة المنظمة.

٩ – شركات الأمن والحماية الخاصة.

لا سيما وأن انتشار مثل هذا النوع من التشكيلات قد جاء جزءًا من مخرجات ما قبل وبعد مرحلة الحرب الباردة التي سادت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا ،ناهيك عن تراجع مفاهيم توزيع القوة النوعية الكامنة في مستوى القدرة العسكرية للدولة حصراً ، ليظهر أمامنا مفهوم جديد للفواعل من غير الدول منذ عقد سبعينيات القرن الماضي حينما باتت الفواعل جميعها تتحرك خارج أطر السياسة الدولية المعروفة ، والتي بدأت تتضح ملامحها في ظهور فواعل بديلة تتأرجح ما بين الدولة والمنظمة والفرد على حدٍ سواء، وبين هذا وذاك ظهور تباينات المجتمع المدني الذي بات يعمل على تحريك دور المنظمات غير الحكومية في كل مكان من العالم كما وصفه أوران ونج يونج (Oran Young) بالفاعل المختلط . بمعنى أن الأخيرة تتسم بصفات التحول نحو الأنظمة الهجينة التي تروم الفعل ورد الفعل وفقاً للتحولات البنائية الحاصلة على مستويات امتلاك القوة والمعلومات التي تظهر بعد فشل الدول في الاستجابة لمتطلبات وحاجات المجتمع كافة ، طالما أن الأخيرة باتت جزءًا من التحولات الوظيفية التي تتعلق بأداء وسلوك الدول والمؤسسات الحكومية على حدٍ سواء. من هنا فأن القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تستثمر فاعلية تكنولوجيا المعلومات من أجل التأثير في الجزيئات الفرعية للمجتمعات نفسها كمحاولة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الحاصل ما بينها وبين حلفائها الاستراتيجيين في مناطق نفوذها ومصالحها الراهنة من العالم، بمعنى ضرورة تبني تكتيكات استراتيجية للتعبير الحُر عن أطر الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنشدها في مناطق نفوذها ، فأن الأخيرة جميعها ستكون أدوات ومحركات بيد القوى العظمى للضغط على أنظمة مناطق تلك الدول التي تشهد انعداماً للاستقرار منذ مدة ليست بالقصيرة ، من أجل المُضي في إرساء أسس الاستقرار السياسي الراهن (مجتمعات ودول الشرق الأوسط نموذجاً) . لذا فأن المرحلة الراهنة فرضت حركة فواعل جديدة تمثلّت من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وحتى المحلية ، لتقوم بدور الوسيط من أجل صناعة الاستقرار ومن ثم السلام في المناطق التي عانت من اضطرابات وصراعات جانبية ،لا سيما في ظل مواجهة ظاهرتي الإرهاب الدولي والحروب الموازية الهجينة التي تشنها جماعات صغيرة باتت أكثر تأثيراً من أفعال الدول نفسها ، مما جعل الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في مرحلة إعداد مستمر للخطط الضامنة لتعزيز ثقافة صنع السلام والسلم الاجتماعي ، من أجل درء وقوع الحروب ونبذ استخدام العنف من جانب أطراف محددة غير الدول [٤].

من هنا وجدنا صندوق بناء السلام الذي تأسس عام ٢٠٠٦ تحت مظلة الأمم المتحدة يقوم بإدارة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد للمانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي جاء من (٤٨) جهة مانحة لدعم أكثر من (١٥٠) مشروعاً في (١٨) دولة في حينها ، على الرغم من أن هذا الصندوق يفتقر للاستراتيجية المناسبة التي من شأنها أن تضمن تأهيل متطلبات بناء السلام في الدول التي شهدت صراعاً وأزمات متعددة بعد انتهاء الحروب فيها ، إذ لابُدّ من تقليل الفجوة الحاصلة ما بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية مع الاعتماد على مشاريع صغيرة تدخل ضمن خطط طويلة الأمد كسبيل نحو إرساء أسس الاستقرار المجتمعي والسياسي وما سواه في تلك الدول [٥].

**المطلب الثاني: تحليل مخرجات الاعتمادية الدولية المتبادلة للحفاظ على السلام والسلم الاجتماعي:**

أن استراتيجية صناعة السلام والحفاظ على السلم الاجتماعي باتت بحاجة إلى إجراء تخطيط وتحليل مستمرين لواقع أزمات المجتمعات ومشكلاته التي انتجت هذا النوع من الصراعات العنيفة ، بمعنى البدء في امتلاك مهارات تحويل مسارات الصراع نحو تسوية مقبولة من جميع الأطراف لتكون جزءًا من مخرجات الاعتمادية الدولية المتبادلة وما سواها ، للمُضي نحو استئصال جذور الصراع نفسه بحوارات و وساطات تفاوضية مجدية موجهّة من فواعل غير الدول على أمل بناء مفهوم السلام الوقائي الذي يُعّد السبيل الأفضل نحو منع الصراعات المحتملة ، مع القدرة على بناء مجتمعات قادرة على التعامل والتعاطي مع الصراع نفسه من دون استخدام العنف [٦]. مع الأخذ بالحسبان ضرورة صيرورة بيئة مدنية سلمية وآمنة قادرة على الفعل وحماية الإنسان أولاً وأخيراً ، مع إجراء تقييم شامل لمنظومة الحقوق الإنسانية التي باتت هي الأخرى الركن الأساس في أي معادلة من أجل السلم والاستقرار المجتمعي وبناء السلام بمساعدة الفواعل من غير الدول المعنية بهذا الشأن أيضاً ، ليأتي دور الاعتمادية المتبادلة Mutual reliability لضمان تحقيق احتياجات الجميع باستثمار مقومات القوة مع وليس بالضد طالما أن الجميع ينشد الأمن والاستقرار والسلام كقيم تبادلية ضامنة لصيرورة بيئة مجتمعية مشجّعة على إعلاء قيمة الأمن الإنساني الذي بات على المحك في ظل المرحلة الراهنة [٧]. أما الفواعل من غير الدول فقد نجدها هنا معنية بالقضايا الداخلية لحقوق الإنسان حينما تكون ذات قيمة ووزن مماثل للذي تتمتع به حيال المنظمات الدولية، لتكون الأساس في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وما يميزها عن الأولى (الفواعل) هو أنها ولدت من خارج أي اتفاق دولي [٨] . من هنا وجدنا بأن عدد تلك المنظمات غير الحكومية الناشطة على مستوى العالم بدأ يزيد عددها على الثمان والثلاثين ألفاً ، منها ألفان قد اخذت طريقها نحو الاعتمادية رسمياً من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة(ECOSOC) ؛ ولكن أهمية هذه المنظمات لا يعتمد على عددها فحسب، وإنما يستند إلى الدور المهم الذي تقوم به من أجل تدعيم منظومة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، فضلاً عن دور تلك المنظمات غير الحكومية في الاتصال فيما بينها من أجل تنسيق وظائفها وتبادل المعلومات بشأن تحقيق الأهداف التي وضعتها نحو مقاصد أغراض متعددة مجدية ومثمرة في آنٍ واحد . من هنا نلحظ بأن التقارير والبيانات الرسمية التي تصدرها تلك المنظمات هي من أجل تقييم السياسات العامة للدول فيما يتعلق بمنظومة الحقوق الإنسانية ،أو حتى مواجهتها للتقارير المضادة التي تصدر بهدف تزييف الحقائق المرسلّة إلى هيئات الأمم المتحدة المتخصصة ، إذ يمكن هنا إدخال بعض المعلومات ضمن منظومة نظام الإنذار المبكر حينما تتنبأ الدول عن إمكانية تأزم الأوضاع داخلها كي لا تتفاقم المشكلات وتتحول إلى أزمات وكوارث إنسانية . ومن جانب آخر ، برز دور المنظمات غير الحكومية في مجال الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية بابتكارها لمفهوم المساواة الايجابية أو انعدام المساواة التعويضية ، والتي عُدّت جزءًا من عملية تصحيح مكانة و أوضاع الفئات المهمشة التي تتعرّض لهدر في منظومة الحقوق الإنسانية عموماً ، من أجل وضع حد لتلك الظاهرة من طريق ضمان صدور التشريعات القانونية المرتبطة بمضمون تلك الحقوق ، ليجري منح حقوق إضافية أو تفضيلية لفئات الخاصة (وفقاً لمبدأ احترام الخصوصية)، وهذا التفضيل يكون مرحلياً وليس دائمي ، إذ يتعلق بغايات محددة لضمان استرداد تلك الفئات لمكانتها مقارنة ببقية فئات التركيبة الاجتماعية المكونة لها ، كما جاءت به بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري لعام ١٩٦٥[٩]. وبحلول نيسان عام ٢٠١٩ باتت هذه الاتفاقية تشمل (٨٨) موقعاً وتضم (١٨٠) طرفاً ، إذ نصّت المادة الثانية (ثانياً) منها على أن الدول الأطراف فيها تقوم عند اقتضاء الظروف باتخاذ جميع التدابير الخاصة والملموسة اللازمة في المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ، والثقافية وما سواها ، لتأمين النماء والحماية الكافيتين لبعض الجماعات العرقية أو حتى للأفراد المنتمين إليها بقصد ضمان تمتعها بالحقوق المتساوية والحريات الأساسية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يترتب على هذه التدابير إدامة أية حقوق متفاوتة أو مستقلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها [١٠]. من هنا قدم المجتمع المدني العالمي عام ٢٠٠٢ توضيحاً شاملاً لما تقوم هذه المنظمات غير الحكومية الدولية من مهام طوعية ، لتحقيق غايات عالمية متعلقة بمنظومة حقوق الإنسان الدولية التي تمتد ما بين تحقيق الديمقراطية وتنمية قضايا السلم والسلام من أجل أمن المجتمعات، وبين هذا وذاك منظمات مجتمع مدني تروم التصدي لقضايا محاربة الفقر والجهل والدفاع عن الحريات الإنسانية من خلال التأثير في الرأي العام العالمي أو السياسات العالمية وصولاً إلى ترسيخ مفهوم المجتمع المدني العابر للحدود والقوميات [١١]. لا سيما وأن مفهوم المجتمع المدني العالمي قد بدأت صيرورته منذ قمة ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ (قمة الأرض) ؛ ليعقبها حدوث تطورات لاحقة أنتجت التحضيرات لإبرام اتفاقية منع الألغام المضادة للأشخاص (أو ما تعرف باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا – لعام ١٩٩٧) ، في الوقت الذي أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم ٥١/٤٥ /قاف في كانون الأول عام ١٩٩٦ الذي حثّ الدول على السعي في تنفيذ مهمة إبرام اتفاق دولي فعّال ملزم قانوناً من شأنه أن يحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد ، وما جاء مسبقاً في إعلان أوتاوا في الخامس من تشرين الأول للعام نفسه أيضاً ، وكذا الحال ما جاء لاحقاً بالنسبة إلى إعلان بروكسل الصادر في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٩٧[١٢]. من هنا بدأ المجتمع المدني العالمي يعمل على إبرام اتفاق يضم مجموعة من الأطراف المتعددة ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية، النقابات، الجمعيات المختلفة والأفراد على حدٍ سواء، لتجري عملية تقديم الرأي بشأن القضايا التي ألحقت ضرراً كبيراً بالمجتمعات (على سبيل المثال لا الحصر الحرب التي شنها التحالف الأمريكي الدولي على العراق عام ٢٠٠٣) [١٣]. ومن ناحية أخرى ، ما جرى تطبيقه في قضية لاحقة أخرى غير متشابهة معها من خلال رصد دور اللوبي اليهودي الأمريكي في التأثير على الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بتأمين مصالح اليهود خاصة ، وصولاً إلى مخرجات قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حول اعتبار القدس عاصمة فلسطين الصادر في السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧. والشيء نفسه تحقق بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكي بأحقية سيادة إسرائيل على مرتفعات هضبة الجولان في الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١٩ (المُحتلة منذ عام ١٩٦٧) أيضاً ، تمهيداً لفرض سياسة الأمر الواقع على عموم دول منطقة الشرق الأوسط في استكمال متطلبات طرح ما يعرف

بصفقة القرن ، وهذا ما جرى فعلياً في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٢٠، على الرغم من الخروقات الكبيرة التي طالت القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية بحقوق الشعب الفلسطيني وفقاً للمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة النافذة جميعاً.

وعلى هذا الأساس بدأت مخرجات الوعي بتأثير تلك المجتمعات المتباينة تتضح شيئاً فشيئاً من منظورها المجتمعي المدني غير الحكومي، مما يتطلب العمل على إجراء ترتيبات سياسية وأمنية تصب في صالح المجتمعات التي عانت ومازالت تعاني من الأزمات والحروب والصراعات وما سواها ،لتكون قادرة على صياغة قيم مُضافة في استدامة قضايا السلم والسلام المجتمعي ،وبشكل تتجاوز فيها البُنية التقليدية للنظام الدولي الراهن ،وصولاً إلى فسح المجال أمام قوى التغيير المنتظمة في مؤسسات مدنية فاعلة تعمل بشكل عابر للقوميات من أجل خدمة الإنسانية جميعاً وعلى وفق مخرجات الاعتمادية الدولية المتبادلة التي تسعى نحو الحفاظ على السلام والسلم الاجتماعي المنشود.

**المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيات المُنافسين الجُدُد حيال أمن المجتمعات:**

بدأ الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب خلال توليه للرئاسة بإجراء عملية تقييم شامل لما يجري في منطقة الشرق الأوسط وما سواها من مناطق أخرى من العالم ، لاسيما في ظل تشخيص مخاطر تصاعد ما عرف بالإسلام الراديكالي إلى أمريكا وأوروبا التي انذرت بخروج تيارات متشددة تمارس العنف والتطرف خارج حدود الدول نفسها ، والتي باتت هي الأخرى بعيدة عن سيطرة بعض دول المنطقة ومنها الشرق الأوسط في التصدي لها ، فضلاً عن دورها في إلحاق الضرر بأمن المجتمعات وارباك أوضاعها في جميع المجالات ،وبالمقابل ظهور تطور ونمو موازي غير مسبوق لتوجهات تتعلق بمنظومات المجتمع المدني الحُرة التي تؤدي أدواراً مهمة وبارزة أيضاً في مجال فاعليتها حيال أمن مجتمعاتها ، مع الأخذ بالحسبان تنامي ظاهرتي الهجرة والنزوح من مناطق الصراع والتوتر في الشرق الأوسط على وجه التحديد باتجاه دول العالم المتقدم وما سواها . وبالمحصلة لما تقدم ، فأن قضايا الأمن المجتمعي الخطيرة ما زالت عِرضة للتهديد وفقاً للمعطيات تلك ، كما حدث سابقاً في فرنسا من هجمات إرهابية وقعت في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ٢٠١٥، والشيء نفسه تكرر مرة أخرى في تفجيرات بروكسل بالعاصمة البلجيكية في الثاني والعشرين من آذار عام ٢٠١٦ (مطار بروكسل الدولي ومحطة مترو مالبيك) وما سواها من الأحداث التي مازالت تقع بين الحين والآخر، مما يؤشر ضعف آليات وإجراءات التعاون الدولي في معالجة وحل أزمات ومشكلات مجتمعات تلك المناطق عموماً ، مما يتطلب الأمر البحث عن بدائل وخيارات جديدة للتعاطي مع هذا النوع من الأزمات والقضايا بأكملها بقدر تعلق الأمر بتمكين الأمن المجتمعي للدول التي تعاني من تلك التحديات الخطيرة الراهنة [١٤].

**المطلب الأول: تحليل مستقبل هندسة مناطق التوتر المؤثرة في صناعة السلم الاجتماعي:**

من هنا نجد أن مستقبل بعض مناطق العالم ومنها الشرق الأوسط مازال يشهد توتراً غير مسبوق وصولاً إلى شمال وشرقي أفريقيا من جرّاء محنة معادلتي تمكين الأمن المجتمعي وصناعة السلام والاستقرار فيهما ،لا سيما وأنها باتت تؤثر فيه فواعل حاكمة من غير الدول ،على الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تمتلك قوة عالمية فائقة القدرة يناظرها وجود مصالح ومسؤوليات مشتركة مع فواعل دولية أخرى معها تحاول من خلالها تقديم الحماية

والدعم المناسبين في سبيل الحفاظ على الاستقرار في مناطق نفوذها حصراً ، من أجل ضمان الأمن العالمي الذي تحكمه عبر أوروبا والمحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وما سواه ، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط كونها المنطقة التي تُعّد مصدر موارد الطاقة العالمية المرتبط مع مصالح شركات الطاقة والمال العابرة للقوميات في العالم حاضراً ومستقبلاً . بمعنى أن أمن ورخاء الولايات المتحدة الأمريكية بات يعتمد على تحقيق معادلة الأمن العابر للحدود لكل المناطق الاستراتيجية الحيوية من العالم ، والأخير بحد ذاته بحاجة إلى تحليل لمخرجات ما سيحدث فيها خلال المرحلة القادمة بعد عام ٢٠٢٠ وكما نشرته مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية National Interest (الصادرة عن مركز نيكسون للسلام والحرية Nixon Center for Peace and Freedom) ؛ لأن تزايد فرص واحتمالات تحقيق الاستقرار في دول المنطقة(مصر ، ليبيا ، المغرب ، وتونس وما سواها من الدول) يرتبط بضرورة القيام بالتنسيق الشامل مع الدول العظمى والكبرى على حدٍ سواء التي لها دور بارز في تسوية الصراعات والنزاعات الحاصلة في مناطق نفوذهم المعروفة ، على أمل تعزيز العلاقات التجارية والتنموية الإقليمية وما سواها من ميزات للتعاون والاستخدام الأمثل الطاقة وغيرها من القضايا المستقبلية الحيوية التي تزيد من فرص ديمومة التعاون والاستقرار. فضلاً عن الحاجة إلى تأسيس بنية أمنية قوية جديدة معزّزة بتحالفات متعددة المحاور والأطراف (استراتيجية الرئيس السابق ترامب منذ توليه للرئاسة) التي تقوم على ضمان تحقيق المفهوم الأمريكي الخاص بالأمن والتعاون الاقتصادي وحل النزاعات من أجل السلام ، على سبيل المثال النزاع في سوريا ، والصراع في اليمن، والحرب في ليبيا، ومن ثم السماح بعودة ملايين اللاجئين إلى أوطانهم ، وأخيراً وليس آخراً البدء بعملية إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ضمن خطة سلام وتسوية شاملة كما تنوي الإدارة الأمريكية العمل عليها مستقبلاً[١٥].

أما الصين فقد باتت هي القضية الأخرى التي تحظى باهتمام الإدارة الأمريكية كونها جزءًا من الحرب التجارية التي تخوضها معها في ظل التنافسية القوية المحمومة التي ستستمر خلال المرحلة القادمة من خلال استثمار مقومات القوة الاقتصادية العظمى التي تمتلكها (تنافسية الشركات العالمية العابرة للقوميات) ؛ ولكن من دون أن تضع حداً لهذه التنافسية المفرطة التي باتت هي الأخرى تقلق الأخيرة كونها من تتزعم وتقود النظام العالمي الراهن ، والتي ألحقت الضرر الكبير في الاقتصاد الأمريكي مع اصرار الصين على أن لا تساوم في المبادئ الأساسية في حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من هنا صدرت وثيقة الكتاب الأبيض التي عرضها نائب وزير الإعلام الصيني غوو ويمين بعد رفع الرسوم الجمركية التي فرضتها على السلع الأمريكية والتي تقدر بمليارات الدولارات ، وأكد غوو أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الانتكاسات . فقد جاء الكتاب الأبيض الصيني ليؤكد أن التدابير الجمركية الأمريكية لم تعزز النمو الاقتصادي الأمريكي وإنما أحدثت العكس؛ بسبب معركة الرسوم الجمركية المتواصلة ما بين الجانبين في ظل تأخر عملية التوصل إلى أي اتفاق يتعلق بهذا الشأن ، لاسيما بعد صدور قرار واشنطن في إدراج شركة هواوي الصينية على قائمتها السوداء في السادس عشر من أيار عام ٢٠١٩ ؛ لأسباب تتعلق بمخاوف بشأن الأمن القومي الأمريكي ، بمعنى منعها من الحصول على المكونات الأمريكية الخاصة بصناعة المعدات التي تحتاجها، في ظل السماح الممنوح للشركة ولمدة تقدر ب (٩٠) يوماً قبل بدء تطبيق الحظر عليها ، والشيء نفسه ينطبق على تعاطي وزارة التجارة الصينية مع الحرب التجارية نفسها ،لا سيما وأنها تروم الرد بالمثل لإصدار قائمة بالكيانات غير الموثوق بها في تعاملاتها التجارية[١٦]، مع الأخذ بالحسبان استمرار المفاوضات الصينية - الأمريكية

للوصول إلى تسويات اقتصادية كُبرى من شأنها أن تضع حد للتنافسية المحتدمة الحاصلة فيما بينهما من خلال الشركات العالمية العاملة في كلا الدولتين ،تمهيداً لإبرام صفقة تجارية ضامنة للاستقرار الاقتصادي العالمي والذي سينعكس بشتى الوسائل على فرص تمكين متطلبات الأمن الاقتصادي للدول التي تشهد استثماراً خارجياً فيها . وكما جرى فعلياً في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ العالم الأحادي الذي تديره منذ أكثر من ثلاث عقود مضت ،لاسيما الجهود التفاوضية التي توصلت إلى عقد اتفاق مع الصين في الثالث عشر من كانون الاول عام ٢٠١٩ ، وكما جرى ما بين الرئيس الأمريكي السابق ترامب والرئيس الصيني تشينغ بينغ في حينها ، ليكون بمنزلة الاتفاق المبدئي من أجل الشراكة في مجال تنظيم عملية التجارة الاقتصادية العالمية خلال المرحلة الراهنة، والبدء في مساعدة الفواعل من غير الدول التي باتت تضم الشركات العابرة للقومية . مع الأخذ بالحسبان تطورات المرحلة الراهنة التي رافقت انتشار جائحة وباء كورونا منذ بداية عام ٢٠٢٠ ،والتي بدأت تقلق الصين كثيراً على صعيد تقييم مؤشرات علاقاتها الخارجية التجارية والسياسية وما سواها حيال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والكثير من الدول التي تضررت من الجائحة، بمعنى أن فواعل أخرى بدأت تنشط من أجل استكمال متطلبات احتواء مخاطر جائحة كورونا التي فرضت إكراها قسريا على مواطني دول العالم من جانب ، ومحاولات استيعاب صدمة ما جرى بسبب معدلات الاصابة والوفيات الكبيرة والتكيف المرن مع تطورات الوضع الراهن بمساعدة فواعل القوى المجتمعية المدنية غير الحكومية محلياً وإقليميا ودولياً خلال المرحلة القادمة من جانب آخر.

**المطلب الثاني: تأثير قوة تكنولوجيا المعلومات في تحديد فاعلية الأطراف من غير الدول:**

أن توزيع مقومات القوة الاستراتيجية في ظل عصر المعلوماتية بات يرّوج لاحتمالية تسيّد نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً ؛ لكن تداعيات الأوضاع وإشكالياته تبدو مؤثرة في نمط إدارة السياسات الكونية نفسها حيال بعض الأزمات حصراً ،إذ لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها تجاوز اللاعبين والفاعلين الآخرين في خضم تقاطعات وتباينات السياسة الدولية الراهنة، فعلى مستوى قوة التكنولوجيا العسكرية نجد أن الولايات المتحدة تأخذ المكانة الأولى في العالم، أما بإدارة القضايا الاقتصادية العالمية فتحتاج لشراكة الدول الاقتصادية الأخرى التي تنافسها في توزيع مكامن تلك القوة الاقتصادية العالمية . فعلى سبيل المثال لا تستطيع الولايات المتحدة بمفردها أن تحصل على النتائج المرجوة في مجال إدارة قضايا الحروب الاقتصادية التجارية الراهنة من دون أن تنال موافقة و/ أو شراكة الاتحاد الأوربي واليابان والصين كقوى اقتصادية عظمى شريكة معها ، بمعنى أنه لا قيمة للأحادية القطبية العالمية من دون الأخذ بالحسبان مقومات القوة الاقتصادية والثقافية وما سواها الكامنة في دول متقدمة أخرى ، كونها باتت الأساس في تمكين الإدارة الفاعلة لقضايا وأزمات العالم المتداخلة مع بعضها البعض ، لا سيما في ظل تمدد خطر ظاهرة الإرهاب الدولي وجرائم الأمن السيبراني وما سواها من الجرائم الدولية الأخرى التي باتت تهدد أمن الدول ومجتمعاتها عموماً [١٧]. وبالمحصلة الأولية سنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استخدام القوة الصلبة من الناحية العسكرية طالما إنها تواجه هذا النوع من التحديات الخطيرة المتأتية من مخاطر وتهديدات أمن نفوذها من أطراف وفواعل من الدول وغير الدول على حدٍ سواء، وبين هذا وذاك هناك أهداف محددة تروم تمكين الاستقرار في مناطق بعينها من العالم ، لتتجاوز الصراعات والأزمات المُضرة بمصالحها ،ومنها ما يجري حالياً في بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، للبدء في تمكين معادلتي

الأمن وإدارة الاستقرار الاجتماعي حاضراً ومستقبلاً [١٨]. كما هو الحاصل حاليا في إعادة تقييم انتشارها العسكري في منطقة الخليج وجنوبي شرقي آسيا وما سواها ،من أجل رسم ملامح المرحلة القادمة سيما ما بعد مرحلة ترامب ومجيء إدارة جو بايدن الجديدة التي تروم إعادة تقييم الاستراتيجية السابقة للمُضي في مرحلة إعادة التعاون مع الحلفاء التقليديين ،وصولاً إلى إعادة عظمة الأمة الأمريكية من جديد وفقاً لرؤية الإدارة الأمريكية الجديدة من خلال التخلي عن سياسة النزعة الأحادية التي انتهجتها الإدارة السابقة ، كي تتمكن فعلياً وعملياً من صيرورة نمط جديد لقيادة العالم بالتعاون مع الحلفاء المستبعدين جميعاً ،لتكون التجربة القادمة معتمدة على ما يعرف بفكرة قوة النموذج وليس نموذج القوة الذي سيطرح مستقبلاً.

أما تأثير قوة تكنولوجيا المعلومات في تحديد فاعلية الأطراف من غير الدول فقد باتت جزءٌ من مخرجات القوة الناعمة التي أفضت إلى استقطاب سياسي واجتماعي عابر للحدود تتفاعل فيه فواعل أخرى متداخلة مع أطراف دولية بعينها ،طالما أنها جزءًا من منظومة التأثير الاستراتيجي الموجّه نحو مدركات وقناعات الأفراد أنفسهم ومنظمات غير حكومية تستثمر في نموذج الانحياز المعرفي من خلال تقنيات ثورة تكنولوجيا المعلومات نفسها التي تُدار بالتعاون ما بين الطرفين حاضراً ومستقبلاً [١٩]. من هنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وقوى كبرى أخرى بأنها مازالت تواجه بيئة أمنية عالمية متغيرة وغير مستقرة معبأة بتهديدات خطيرة واسعة الانتشار باتت تحكم وتتحكم بما جاءت به أجيال الثورة المعلوماتية المعاصرة ، وبين هذا وذاك حراك عالمي باتجاه مواجهة فكر التنظيمات الإرهابية المتشددة التي تثير الرعب والخوف عبر إيديولوجيات عنيفة تستند إلى التطرف العنيف في كل مكان وزمان (التهديد البديل من غير الدول)، وبالنتيجة النهائية ستوفر تكنولوجيا المعلومات خدمات مجانية واسعة الانتشار لتكون القوة الفاعلة في جمع المعلومات وتخزين البيانات لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق على مدى المستقبل القريب [٢٠]. وبقدر تعلق الأمر باستثمار مقومات الدعم والاسناد نورد على سبيل المثال لا الحصر ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس مكتب منسق قضايا إعادة الاعمار ودعم الاستقرار في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبمساعدة العشرات من الموظفين؛ ولكن ما يزال يواجه هذا المكتب العديد من التحديات البيروقراطية ونقص التمويل المتأتي من الكونغرس الأمريكي نفسه، إذ يحاول أن يستجيب للأزمات التي تواجه العديد من الدول غير العراق لتقديم الدعم والمساعدة لها أيضاً ، لا سيما وأن المنسق لهذا المكتب يقف ضد تولي الموظفين المدنيين لإدارة فرق إعمار القطاعات المتنوعة في العراق ، وفي مرحلة لاحقة جرى إدراج مكتب منسق قضايا إعادة الأعمار ودعم الاستقرار في مكتب جديد إضافي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية يطلق عليه مكتب عمليات الصراع والاستقرار (CSO) ، إذ يحاول أن يقوم بالتخطيط الاستراتيجي لمعالجة الأزمات سيما المدنية منها ، فضلاً عن المُضي في عمله بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٨ بهدف تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي ، فضلاً عن محاولة منع نشوب الصراعات في الكثير من دول العالم[٢١].

وعلى أساس ما تقدم ،بدأت عملية تنامي نفوذ الفاعلين من غير الدول بشكل عابر للحدود وللقوميات من خلال استثمار قوة تكنولوجيا المعلومات ومخرجات ثورة العولمة الجديدة ،لا سيما وأن وسائل التواصل الاجتماعي باتت هي الأخرى وسائل مؤثرة وبارزة في دعم مستمر لانتشار الافكار على مختلف الأصعدة، فالحركات الثورية العربية ما كانت تكتسب النفاذية الإقليمية إلا مع وجود الفواعل العابرة للقومية من خلال شبكات التواصل ووسائل الاعلام

وتقنيات الفضاء الرقمي التي أدت إلى تناقل الخبرات والمعارف بشكل ملحوظ ،وبالنتيجة تعمّقت المحاكاة الاجتماعية ما بين المجتمعات نفسها[٢٢]، من هنا وجدنا تأثيرها في مخرجات ثورات الربيع العربي التي بدأت من تونس عام ٢٠١١ ؛ لتنتقل إلى مصر ، ليبيا ، سوريا ، واليمن وما سواها من الدول العربية التي شهدت مؤخراً تغيرات مُضافة جديدة منذ نيسان عام ٢٠١٩ من خلال موجات الاحتجاجات الشعبية الثانية التي انتهت بتغيير أنظمة الحكم في كل من الجزائر والسودان على حدٍ سواء.

**المبحث الثالث: خيارات الفعل الحكومي ومتغيرات القوى المجتمعية المدنية حيال مستقبل السلم الاجتماعي:**

باتت خيارات الفعل الحكومي ودور متغيرات القوى المجتمعية المدنية كفواعل غير دولية مؤثرة في ترتيب أولويات السلم والأمن المجتمعي وما سواها ، لنكون أمام خيارات واحتمالات عدة في الكثير من مناطق العالم ، وعلى سبيل المثال لا الحصر تحليل التقرير الاستراتيجي الرسمي الذي أصدره الجيش الألماني بشأن أحداث التطور النوعي غير المسبوق في آليات مواجهة السيناريوهات المتوقعة خلال العقدين أو الثلاث القادمين في العالم بأكمله . لا سيما وأن أحدى التوقعات المستقبلية تدور حول احتمالية انهيار الاتحاد الأوروبي وتفكك صيغة الاندماج الغربي التكاملي الراهن من خلال رصد ما نشرته صحيفة الدير شبيغل الأسبوعية تقريراً حمل عنوان (المنظور الاستراتيجي حتى عام ٢٠٤٠) والذي ضمّ (١٠٢) صفحة الذي جرت المصادقة عليه في شباط عام ٢٠١٧ ، ناهيك عن السرية العالية التي أحيطت بهذا التقرير منذ ذلك الوقت ؛ بسبب رسم السيناريوهات الاستراتيجية الستة التي يتوقع حدوثها حتى عام ٢٠٤٠، من هنا باتت الحكومة الألمانية معنية لمواجهة تداعيات هذه الاحتمالات المرجحّة غير المتوقعة بقدر تعلق الأمر بالجانب الأمني والمجتمعي لديها. أما التفاصيل الأخرى التي ركزّ عليها التقرير فقد كانت تعالج عقود العشرين أو الثلاثين سنة القادمة التي ستشهد تآكلاً في بُنية النظام العالمي الراهن سيما بعد استمرار ظاهرة انعدام الاستقرار والأمن في الكثير من مناطق النفوذ والمصالح التابعة لها ،كما أن فشل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية أحادية في إيقاف انهيار النظام الدولي قد يؤدي إلى اتساع وتفاقم حدة الأزمات ، مما سيتسبب بتغييرات جذرية غير المسبوقة في البُنية الأمنية لألمانيا وأوروبا عموماً ، لا سيما وأن الخبراء الذين قاموا بوضع هذا التقرير يخشون كثيراً من الاحتمال السادس والأخير المتعلق بحدوث مواجهات أو خلافات عدة قد توشك على انهيار الاتحاد الأوربي نفسه ، بعد أن يجري التخلي عن توسعة الاتحاد وخروج عدة دول منه مما يُفقِد القدرة التنافسية للقارة الأوروبية بأكملها. لتبقى الاحتمالات الأخرى تُرجِّح سيناريو مواجهة الغرب الأوروبي لشرقه ؛ولكنه سيكون الأقل حدة من الاحتمال الأخير أعلاه ، مما يجعل ألمانيا معنية بتجميد دور بعض دول أوربا الشرقية في استكمال اندماجها بالاتحاد الأوروبي ،وصولاً إلى تشكيل دول الشرق الأوربي لتكتل خاص يحاول أن يجمعها على صيغة تحالفية اندماجية مغايرة ، في ظل تزايد احتمالية التنافسية متعددة الأقطاب التي ظهرت بوضوح عقب وصول تيارات اليمين المتطرف لذروتها ، والشيء نفسه سيحدث خلال المرحلة القادمة مع تقارب شركاء الاتحاد الأوربي اقتصادياً مع النموذج الرأسمالي للدولة على غرار النموذج الموجود في روسيا [٢٣].

**المطلب الأول: بعض خيارات الفعل المؤسسي حيال متغيرات مستقبل القوى المجتمعية المدنية:**

من هنا يمكننا القول وفقاً لما تقدم ، بأن القارة الأوربية عِرضة للتشظي في اتحادها الحاصل منذ بداية عقد التسعينيات سيما بعد فوز بوريس جونسون بالانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في الثاني عشر من كانون الأول عام ٢٠١٩ ، والتي افرزت فوزاً ساحقاً بالأغلبية لصالح حزب المحافظين الذي يقوده رئيس الوزراء البريطاني الحالي ، مما جعل المشهد السياسي مُتاحاً لتمرير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بعد ضمان التصويت لصالح البريكست في مجلس العموم ؛ ومن ثم تنفيذه في موعده النهائي الموافق الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٢٠ والذي تأخر نوعاً ما بسبب جائحة كورونا التي الحقت الضرر الكبير في القارة الأوربية خاصة والعالم بشكل عام . وعلى وفق هذه المخرجات بدأت الخشية على مستقبل الاتحاد الأوربي ،لاسيما وأن دولة مثل بولندا عدّ قضاة السلطة القضائية فيها على سبيل المثال لا الحصر بأن قوانين الاتحاد الأوروبي قد ألحقت الضرر الكبير بمبدأ سيادة القانون، والشيء نفسه ينسحب على دول أوروبا الشرقية بعد أن تفاقمت الأوضاع فيها حينما أقرت محكمة العدل الأوروبية (الهيئة القضائية العليا في أوروبا) انعدام شرعية بعض النظم القضائية في دول شرق أوروبا حصراً ، ناهيك عن المخاوف والخشية الشديدتين من تحول دول أوروبا الشرقية المنضّمة حديثاً للاتحاد الأوربي إلى سلطوية حاكمة في ممارستها للسلطة كما كان في السابق . وهذا ما حدث بالفعل في بولندا عندما وصل حزب العدالة والقانون إلى السلطة في عام ٢٠١٥، وقيامه بإجراء تغييرات كبيرة في تركيبة المحكمة الدستورية ، فضلاً عن العمل على زيادة صلاحية الحكومة في تعيين وعزل القضاة في المحاكم الدنيا أيضاً، الأمر الذي دعا المفوضية الأوروبية منذ كانون الأول عام ٢٠١٧ إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات حيال بولندا ؛ بسبب انتهاكها المستمر لقيم الاتحاد الأوروبي المتمثلة في احترام مبادئ كرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية في الحرية، المساواة، والديمقراطية وما سواها من مبادئ التي بدأت قوى المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية تنادي بها منذ ذلك الوقت . من هنا بدأ قادة الاتحاد الأوروبي بالضغط على بولندا من خلال التلويح بتعليق حقها في التصويت على صنع القرار؛ ولكن دولة المجر هددت باستخدام الفيتو ضد هذا القرار الذي يتطلب تحقيق حالة الإجماع عند اصداره ، ناهيك عن الاستمرار في الضغط على بولندا للرضوخ إلى قيم الاتحاد الأوربي في احترام تلك المبادئ . لا سيما وأن هناك دول أوربية باتت تعاني هي الأخرى من برامج تمويل المناطق الأكثر فقراً في أوروبا(بولندا، المجر، سلوفاكيا، التشيك، رومانيا، وبلغاريا) في ظل قيام الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات مشددة ضد بولندا ؛ بسبب قيام حكومتها بتضييق الخناق على المعارضة من خلال إغلاق عدد من المواقع الإلكترونية والصحف المعارضة لها أيضاً ، مع تصاعد رد الفعل الحكومة البولندية بالتهديد للانسحاب من الاتحاد الأوروبي من خلال الاستفتاء الشعبي (Polexit) على غرار ما حدث في بريطانيا عام ٢٠١٦ ،إلى جانب عدم قبول بولندا لحصتها في استيعاب اللاجئين القادمين إليها . ناهيك عن مشكلة الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع إيطاليا عقب وصول التحالف الشعبوي إلى السلطة وتسلمه مقاليد المسؤولية منذ حزيران عام ٢٠١٨ أيضاً ، واستمرار مشكلة استقبال اللاجئين إليها التي وصل عددهم إلى ما يقارب أكثر من (٥٠٠) ألف مهاجراً خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، من دون تقديم المساعدات المطلوبة إليها من الاتحاد الأوروبي نفسه، مما أدى إلى تصاعد الغضب الإيطالي، إذ طلبت روما من الاتحاد ضرورة تقاسم عبء ضغط الهجرة إليها ، وهددت في حالة عدم الاستجابة بأنها سترسل مهاجريها إلى الشمال وستخرق قواعد الميزانية الخاصة بها في الاتحاد الأوربي ؛ بسبب عدم استجابة الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن ،ناهيك عن قيام التيارات المتشددة مثل حركة الخمسة نجوم بالتلويح للخروج من الاتحاد الأوروبي في ظل اقتراب الحكومة الإيطالية من الدعوة إليها بشكل رسمي أيضاً [٢٤].

وبقدر تعلق الأمر بخيارات الفعل الحكومي ومتغيرات القوى المجتمعية المدنية حيال السلم الاجتماعي ، يمكننا أن نورد الانموذج الحقيقي لبعض الدول الأفريقية الذي يعمل على جعل مؤسسات المجتمع المدني والقوى الفاعلة غير الحكومية تتشارك بفاعلية مع جميع شرائح المجتمع كالأحزاب السياسية والمؤسسات التجارية وشركاء التنمية بما فيها المجتمع الدولي، كونها ستمثل الانعكاس الحقيقي المستقبلي للأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل برامج المجتمع وبحسب الرؤية الاستراتيجية لغاية عام ٢٠٣٥ ،التي مثلّت الاستراتيجية الحكومية طويلة الأمد من أجل بناء مستقبل الدولة والمجتمع على حدٍ سواء سيما في تنفيذ استراتيجيات السلام والوحدة والتضامن بين أطياف المجتمع نفسه . من هنا قامت دول أفريقية مثل جيبوتي بتطوير البُنية المؤسساتية للدولة الحديثة للوصول إلى بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز التضامن الوطني ،مع الأخذ بالحسبان استخدام القوى الحكومية لجميع التدابير المؤسساتية في منع احتمالية أي صراع على السلطة أو على الموارد من خلال تعزيز الحوار وبناء التوافق في الآراء في الحياة العامة ، وصولاً إلى إرساء ثقافة السلام والسلم المجتمعي بمساعدة قوى المجتمع المدنية غير الحكومية . لا سيما وأن اعتماد تطبيق مبادئ السلام والوحدة الوطنية من شأنه أن يعزز التضامن المجتمعي، لتأتي عمليات الحوكمة الجديدة كقوة دافعة ومشجعّة لممارسة الحكم الديمقراطي الرشيد الذي يحترم منظومة الحقوق الإنسانية والحريات العامة الضامنة لكل مقومات التقدم والتطور المؤسسي خلال المرحلة القادمة ، لتأتي مرحلة بناء قوى التنافس المحلية والإقليمية التي تسعى نحو التكامل الإقليمي الشامل في تقوية الشراكة العابرة للإقليمية ،والتي تحاول أن تضع البُنية الاستراتيجية المتطورة التي تمتلكها الدولة في خدمة الفواعل الأخرى غير الحكومية الكامنة في داخلها وبمختلف قطاعاتها الانتاجية المتجددة [٢٥]. مع الأخذ بالحسبان التداعيات الصحية والنفسية والاجتماعية التي افرزتها جائحة كورونا منذ عام ٢٠٢٠على دول القارة الأفريقية التي تعاني الكثير من الفقر والمرض والجهل وما سواها من الأزمات والمخاطر الانسانية التي تعاني منها منذ مدة ليست بالقصيرة ، والشيء نفسه ينطبق على دول أخرى من العالم العربي وما سواها.

**المطلب الثاني: متغيرات الفواعل الرقمية أمام المنظمات غير الحكومية وقواعد السلم الاجتماعي:**

باتت الفواعل الرقمية مع المنظمات غير الحكومية جزءًا من الوحدات الدولية التي وجدها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجينسكي تتراجع بشكل ملحوظ أمام قوة عمل الأولى على المستوى الدولي العابر للقوميات ، وبين هذا وذاك تكتلات دولية جديدة تعكس الرؤية الأخيرة من أجل صيرورة تكتلات جديدة عابرة للإقليمية تسعى إلى تقوية أواصر التعاون بشأن قضايا الاستقرار وصناعة السلام لتكون المعادلة الفاعلة فيه على مدى المستقبل القريب ، كما هو الحاصل في دور ماليزيا من خلال قمة كولالمبور التي عقدها رئيس الوزراء مهاتير محمد في الثامن عشر من كانون الأول عام ٢٠١٩ مع دول إسلامية غير عربية مثل إندونيسيا ، باكستان ، تركيا، وإيران ، لتأسيس تكتل جديد قد يكون البديل عن منظمة التعاون الإسلامي على أمل صيرورة تعاون جديد لصالح قضايا السلم والسلام في العالم الإسلامي مستقبلاً ، والشيء نفسه يتكرر فيما تقوم به قطر لتنفيذ مبادرة مع ماليزيا وتركيا منذ الرابع والعشرين من كانون الأول عام ٢٠١٨ ، والتي تتعلق بإنشاء ثلاث مراكز مالية عالمية لتغطية التعاملات المالية الإسلامية حول العالم على أن يكون المركز المالي لها في الدوحة ، لا سيما وأن تركيا باتت الأكثر اهتماماً بقضايا

التمويل في القارة الأوربية وما سواها على أن تركز ماليزيا على القارة الأسيوية حصراً [٢٦] . وكذا الحال بالنسبة للقارة اللاتينية التي دخلت هي الأخرى في تكتل تجاري عابر للحدود بالتعاون مع الاتحاد الأوربي بعد مفاوضات دامت عشرون عاماً (اتفاق التجارة الحُرة ما بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة تكتل دول أمريكا الجنوبية المعروف ب ميركوسور) ،إذ جرى الإعلان عنه منذ الثامن والعشرين من حزيران عام ٢٠١٩ ، من أجل المضي في تأمين الحماية لسوق العمل والحفاظ على البيئة وما سواها من القضايا الضامنة للحقوق الإنسانية في دول التكتلين التي تصل إلى ما يقارب (٨٠٠) مليون نسمة [٢٧]، وعلى هذا الأساس تبدأ آفاق التعاون ما بين فواعل عابرة لحدود الدول والتي ستشمل قطاعات عمل المنظمات غير الحكومية الفاعلة فيها على مدى المستقبل القريب . وبالمحصلة النهائية نجد أن قواعد السلم الاجتماعي الضامنة لعملية استدامة السلام باتت هي الأخرى تستند إلى معادلة تحقيق الاصلاحات الشاملة الضامنة لصيرورة مقومات تنمية المجتمعات وتحولات فواعلها العابرة للحدود والقوميات ، لتبدأ مرحلة جديدة أخرى من اجترار مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل على ضبط الاستقرار والثبات في منظومة القيم الإنسانية التي تُعَد جزءًا من منظومة الفواعل المجتمعية المدنية من غير الدول . وبالمجمل فأن الأخيرة ستكون مداخيل لصناعة السلم الاجتماعي وبناء السلام حصراً ، لا سيما في المجتمعات التي تعرّضت للضرر الكبير من جرّاء ظاهرتي الإرهاب الدولي والتطرف العنيف الذي مارسته الجماعات والمنظمات الإرهابية المسلحة التي كان لها الدور المؤثر في زعزعة الاستقرار المجتمعي بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ،ناهيك عن محنة المرحلة السابقة التي بدأت عقب احداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ كما أسلفنا ، وبين هذا وذاك تحديات كبيرة وعمل متواصل من أجل محاربة جميع التنظيمات الإرهابية المسلحة وما سواها ، للمُضي في صيرورة مقومات بناء السلم المجتمعي الضامنة لعملية استدامة السلام خلال المرحلة القادمة (استثمار فرص الانتصارات العراقية الكبيرة المتحققة منذ عام ٢٠١٦).

مع الأخذ بالحسبان مراحل التطور الهائلة الحاصلة في مجالات عمل المنظمات الدولية والإقليمية وحتى الوطنية غير الحكومية لتقوم بدور المؤثر في حياة المجتمعات وتمكين استقرارها الداخلي ، لا سيما وأنها أضحت الوسيط من أجل صناعة مقومات بناء السلام والحفاظ على الاستقرار المجتمعي في المناطق التي عانت من أزمات واضطرابات وصراعات جانبية ،والتي باتت تتكرر بين الحين والآخر لدوافع وغايات متعددة من جانب ، ناهيك عن محنة تداعيات الحرب ضد ظاهرتي الإرهاب والتطرف العنيفين المتأتية من مخرجات الحروب الموازية الهجينة التي تشنها جماعات صغيرة باتت أكثر تأثيراً مقارنة بأفعال الدول نفسها ،مما جعل تلك المنظمات بأكملها معنية بإعداد خطط تمكين السلم المجتمعي والحفاظ على التوازن الداخلي الضامن لعملية تعزيز مقومات صنع ثقافة السلام والسلم الاجتماعي على مدى المستقبل القريب من جانب آخر. مع الأخذ بالحسبان وسائل اعتماد مبدأ الاعتمادية الدولية المتبادلة على مختلف المستويات كي تحاكي صعوبات هذا الواقع المتأزم والمؤثر في استقرار الأمم والشعوب داخلياً وخارجياً بلا استثناء ، فضلاً عن السعي الحثيث من أجل عبور تداعيات محنة ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام ٢٠١١ ،والتحول نحو تمكين مسارات الحوار المتبادل الذي يجري برعاية أطراف من غير الدول طالما أنها باتت الوسيط الموازي الحقيقي في دبلوماسية إدارة مخرجات تأثير تماس قوى الضد المجتمعية المدنية من أجل ضمان السلم الاجتماعي المنشود حاضراً ومستقبلاً.

**الخاتمة والاستنتاجات :**

تعرّضت الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية وما سواها لتغيرات كبيرة طرأت على بُنية علاقاتها التنظيمية الكامنة في حركة فواعلها الدولية والإقليمية والمحلية ،مما جعلها تتجه نحو اعتماد آليات متعددة في تنظيم أطر عملها البنيوية سواء داخل الدولة أو خارجها على حدٍ سواء ، في الوقت الذي تتزايد فيه البناءات الاجتماعية الهجينة التي تتأرجح ما بين مَن تعرّض لفقدان التوازن الداخلي تارة وما بين مَن طرح متطلبات تقدمه وتطوره نحو صيرورة فواعل وسيطة من غير الدول والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني؟ لا سيما وأن ظهور الأخيرة بات ضروري كونه جزءًا من مخرجات توزيع القوة النوعية الكامنة في مستوى القدرة المؤسسية للدولة والمجتمع معاً ، ليظهر أمامنا مفهوم جديد للفواعل من غير الدول منذ عقد سبعينيات القرن الماضي حينما باتت تتحرك أنشطتها خارج أطر السياسة الدولية المعروفة حالياً، من هنا فأن القوى العظمى والكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تستثمر فاعلية تكنولوجيا المعلومات ،من أجل التأثير في العناصر الجزئية الفرعية للمجتمعات نفسها كمحاولة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الحاصل ما بين ضرورة تبني تكتيكات استراتيجية للتعبير الحُر عن أطر الديمقراطية ،وضرورة الحفاظ على منظومة الحقوق الإنسانية التي تنشدها الكثير من مجتمعات دول العالم حاضراً ومستقبلاً .

لذا فأن المرحلة الراهنة فرضت حركة فواعل جديدة تمثلّت من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وحتى المحلية بأكملها ،لتقوم بدور الوسيط من أجل صناعة الاستقرار ومن ثم الحفاظ على السلم الاجتماعي في المناطق التي عانت من اضطرابات وصراعات جانبية أو حتى أزمات متوالية ، لا سيما في ظل مواجهة ظاهرتي الإرهاب الدولي والحروب الموازية الهجينة التي تشنها جماعات صغيرة باتت أكثر تأثيراً من أفعال الدول نفسها، مما جعل الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في مرحلة إعداد مستمر للخطط الضامنة لتعزيز ثقافة صنع السلام والحفاظ على السلم الاجتماعي . ناهيك عن ضرورة السعي نحو صيرورة بيئة مدنية سلمية وآمنة قادرة على الفعل وحماية الإنسان أولاً وأخيراً ، مع إجراء تقييم شامل لمنظومة الحقوق الإنسانية التي باتت الركن الأساس في أي معادلة من أجل السلم والاستقرار المجتمعي، فضلاً عن الاستعانة بمساعدة الفواعل من غير الدول في بناء السلم والسلام المنشود . ليأتي دور الاعتمادية الدولية المتبادلة الضامنة لتحقيق احتياجات الجميع في استثمار مقومات القوة مع وليس بالضد طالما أن الجميع ينشد الأمن والاستقرار والسلام كقيم تبادلية ضامنة لصيرورة بيئة مشجعة على إعلاء قيمة الأمن الإنساني ، وبالمحصلة الأولية نجد أن مستقبل بعض المناطق ومنها الشرق الأوسط التي شهدت وما زال تشهد توتراً غير مسبوق وصولاً إلى شمال وشرقي أفريقيا من جرّاء محنة معادلتي تمكين الاستقرار وصناعة السلام فيه ، يتطلب اعطاء الفرص للفواعل من غير الدول في أن تؤدي الدور المطلوب لها في هذا الشأن . على الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تمتلك مقومات القوة العالمية فائقة القدرة يناظرها وجود مصالح ومسؤوليات مشتركة مع فواعل دولية أخرى معها تحاول من خلالها تقديم الحماية والدعم المناسبين في سبيل الحفاظ على مصالحها في مناطق نفوذها المختلفة من العالم ، من أجل ضمان الأمن العالمي الذي تحكمه عبر أوروبا والمحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وما سواها ، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط كونها المنطقة التي تُعّد مصدر حيوي لموارد الطاقة العالمية المرتبط مع مصالح شركات الطاقة والمال العالمية العابرة للقوميات في جميع أنحاء العالم . بمعنى أن أمن ورخاء

الولايات المتحدة الأمريكية بات يعتمد على تحقيق معادلة الأمن العابر للحدود لكل المناطق الاستراتيجية الحيوية في العالم ، لا سيما وأن الأخير بات بحاجة إلى تحليل مخرجات ما سيحدث فيه خلال المرحلة القادمة بعد عام ٢٠٢٠ ؛ لأن تزايد فرص واحتمالات تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي يعتمد على تسوية قضايا الصراع في مناطق متعددة (سوريا ، ليبيا ، واليمن وما سواها من الدول في مناطق التوتر والصراع الأخرى) والتي ترى ضرورة القيام بالتنسيق الشامل مع الدول العظمى والكبرى على حدٍ سواء ، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الفاعلة التي تمثل الفواعل الموازية من غير الدول حصراً ، ناهيك عن الأدوار السلبية التي تقوم بها فواعل الشركات متعددة الجنسية حيال تلك الدول ، كما هو الحاصل في دور شركتي النفط والغاز توتال الفرنسية وإيني الإيطالية في ليبيا والتي أسهمتا بشكل كبير في ألحاق الضرر باستقرارها الاجتماعي الداخلي ، طالما أنها باتت جزءًا من الصراع الفرنسي الإيطالي على الأراضي الليبية ، والشيء نفسه يجري في تونس من خلال الشركات الاستثمارية العالمية التي تروم العمل فيها للغايات والأهداف نفسها .

أما توزيع مقومات القوة الاستراتيجية فقد بات يرجّح تآكل النظام العالمي الراهن بعد عقود من انعدام الاستقرار فيه ،كما أن فشل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية أحادية في إيقاف انهيار أو تداعيات النظام الدولي الراهن قد يؤدي إلى اتساع وتفاقم حدة الأزمات والمشكلات الحاصلة فيه منذ عقود ثلاث مضت ، مما سيتسبب بتغييرات جذرية غير مسبوقة في البُنية الأمنية لأوروبا والعالم عموماً ، لا سيما وأن الخبراء والمتخصصين يخشون كثيراً من احتمالات انهيار الاتحاد الأوربي نفسه ، بعد أن يجري التخلي عن توسعة الاتحاد وخروج دول عدة منه ، مما يُفقِد القدرة التنافسية للقارة الأوروبية ، لتبقى الاحتمالات الأخرى تُرجح سيناريو مواجهة الغرب الأوروبي لشرقه في ظل تنامي فاعلية الفواعل من غير الدول . وبين هذا وذاك فواعل رقمية باتت هي الأخرى مع مؤسسات المجتمع المدني تمتلك الصفة غير الحكومية كونها جزءًا من الوحدات الدولية وحتى الإقليمية ، فضلاً عن ظهور تكتلات دولية وإقليمية جديدة موازية تعكس الرؤية الأخيرة من أجل صيرورة نظام دولي بديل تكون فواعله من غير الدول هي الحاضرة فعلياً على مدى المستقبل القريب ،لا سيما في مرحلة ما بعد جائحة كورونا التي غيرت وستغير الكثير من قواعد العمل الدولية والإقليمية وحتى المحلية ،من أجل اجترار مشاريع جديدة فاعلة وقادرة على تأمين الجهد الحكومي وغير الحكومي على الصعيد المدني والخدمي وما سواه في تقديم الدعم والاسناد لتجاوز محنة ما جرى حاضراً ومستقبلاً (الإغلاق القسري داخل الدول وما بين دول العالم جميعاً).

وعلى هذا الأساس ، تأتي استنتاجات البحث من ضرورة البدء في اجترار آفاق التعاون ما بين فواعل عابرة لحدود الدول والتي ستشمل قطاعات عمل المنظمات غير الحكومية المختلفة ، لنرى أن قواعد السلم الاجتماعي الضامنة لعملية استدامة السلام باتت تستند إلى معادلة تحقيق الاصلاحات الشاملة الضامنة لصيرورة مقومات تنمية المجتمعات وفواعلها غير الحكومية العابرة للحدود والقوميات ، لتبدأ مرحلة جديدة أخرى من اجترار مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل في الحفاظ على تماسك المجتمعات والثبات في منظومة القيم الإنسانية التي تُعّد جزءًا من منظومة الفواعل المجتمعية المدنية الحاكمة. وبالمجمل فأن الأخيرة ستكون مداخيل لصناعة السلم الاجتماعي وبناء السلام ،لا سيما في المجتمعات التي تعرّضت للضرر الكبير من جرّاء ظاهرتي الإرهاب الدولي والتطرف العنيف الذي مارسته الجماعات والمنظمات الإرهابية المسلحة التي كان لها الدور المؤثر في زعزعة منظومة الاستقرار المجتمعي

بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ، ناهيك عن محنة المرحلة السابقة التي بدأت عقب احداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، وبين هذا وذاك تحديات كبيرة وعمل متواصل من أجل محاربة جميع تلك التنظيمات الإرهابية المسلحة وما سواها ، للمُضي في صيرورة مقومات بناء السلم المجتمعي الضامنة لعملية استدامة السلام خلال المرحلة القادمة.

**المصادر والهوامش:**

(١) د. مصلح خضر الجبوري ، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ص ٢١ – ٢٦.

(٢) نقلاً عن : شهرزاد أدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، الدوحة ، قطر ، العدد / ٨ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٧٢ – ٧٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠.

(٥) الأزمة الخفية ... النزاعات المسلحة والتعليم ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ٢٠١١ ، ص ٢٤٠.

(٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٤ – ١٥.

(٧) ليزا سكارتش ، سلسلة الكتاب المختصر في استراتيجيات بناء السلام ... هل يمكن بناء السلام ، دار الثقافة ، منصة كنوز الالكترونية ، www.Konoozbooks.com ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٦ – ٢١.

(٨) مخلوفي خضرة ، تأثير الفواعل غير الدولية على حقوق الإنسان ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العدد / ٢٧ ، ١٣ / ٨ / ٢٠١٨ ، ص ٤١ ، متاح على الرابط : https://jilrc.com/ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ص ٤٣ – ٦٢.

(١٠) نص الاتفاقية الكامل ، مجلس القضاء الأعلى ، العراق ، متاح على الرابط : https://www.hjc.iq/view.155 . تاريخ الزيارة ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٩.

(١١) عبد الله عاشور ، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ص ٦٠ – ٦٣.

(١٢) اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام- اتفاقية أوتاوا ١٩٩٧ ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، جينيف ، سويسرا ، ٢١ / ١١ / ٢٠١٧ ، متاح على الرابط :

https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/anti-personnel-mine-ban-convention .

(١٣) عبد الله عاشور ، المصدر السابق نفسه ، ص ص ٦٣ – ٨٥.

(١٤) محمد باحارث ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد دونالد ترامب ، دار سيبوبه للطباعة والنشر ، السعودية، ٢٠١٧ ، ص ص ١٠ – ١٢.

(١٥) نقلاً عن : هدى الشيمي ، ازدهار وأمن أمريكا يعتمدان على استقرار الشرق الأوسط ، موقع صحيفة المصراوي ، مصر ، ٢٨ / ٤ / ٢٠١٩ ، متاح على الرابط :
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/4/28

(١٦) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع: يُنظر الرابط المتاح :الصين تقول إن الحرب التجارية التي تشنها واشنطن لم تجعل أمريكا عظيمة مجدداً ، / 6 / https://www.france24.com/ar/2 2019 ، ص ١.

(١٧) جوزيف س . ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة : د. محمد توفيق البجيرمي ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، ٢٠١٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١ – ٢٤.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢١١.

(١٩) جينيفر كافانغ ، و مايكل دي رتش ، تصدّع الحقيقة : بحث أولي حول تضاؤل دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأمريكية ، مؤسسة راند الأمريكية ، ٢٠١٨ ، ص ٨١ ، يُنظر الرابط : www.rand.org . وبقدر تعلق الأمر بالانحياز المعرفي فأن المقصود به هو الميل نحو اتخاذ الأحكام بشكل غير محايد ليتضمن في معطياته معيار المقارنة ما بين المتوقع وغير المتوقع ؟ وهو على النقيض من الانحياز التأكيدي الذي يميل نحو تبني معلومات معينة ومحددة بذاتها.

(٢٠) كورتني وينبوم (وآخرون) ، جيل الألفيّة : التداعيات على مجموعات الاستخبارات والسياسات ، أبحاث مؤسسة راند الأمريكية ، ٢٠١٦ ، ص ص ٥ – ٦ ، يُنظر الرابط : www.rand.org.

(٢١) كريستوفر إس . تشيفيز (وآخرون) ، أفكار أولية بشأن تأثير حرب العراق على أنظمة الأمن القومي للولايات المتحدة ، منظور تحليلي ، أبحاث مؤسسة راند الأمريكية ، ٢٠١٤ ، ص ١٠– ١١، يُنظر الرابط : www.rand.org.

(٢٢) جاسم محمد طه ، أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، آذار ٢٠١٩ ، ص ١٧٢ ، متاح على الرابط :http:tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic .

(٢٣) تقرير ألماني يتوقع انهيار الاتحاد الأوربي وتفكك الغرب بحلول٢٠٤٠ ، متاح على الرابط : https://ummah-futures.net ، ٦ / ١٢ / ٢٠١٩.

(٢٤) سيناريو ٢٠٢٤ : ماذا لو فرضت الصين قواعدها وتفكك الاتحاد الأوربي ، متاح على الرابط : https://ummah-futures.net ، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(٢٥) رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ ، متاح على الرابط : https://ummah-futures.net ، ٦ / ١٢ / ٢٠١٩ ،

(٢٦) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يُنظر : مبادرة طموحة بين قطر وتركيا وماليزيا لإدارة التمويل الإسلامي العالمي ، إصدارات الخليج اونلاين ، ٢٤ / ١ذ٢ / ٢٠١٨ ، متاح على الرابط : https://alkhaleejonline.net/ .

(٢٧) اتفاق تاريخي للتجارة الحرة بين أوروبا وتجمع دول في أمريكيا الجنوبية ، ٢٨ / ٦ / ٢٠١٩ ، متاح على الرابط : https://www.dw.com/ar . مع الأخذ بالحسبان ما جرى عام ٢٠٠٦ في

ظل انعقاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إذ اعلنت في حينها مبادرة وزراء خارجية دول كلٍّ من الصين، البرازيل، الهند، وروسيا ، فكرة تأسيس تكتل اقتصادي عالمي يتجاوز التمحور الأحادي للقطبية العالمية ، لتنضم معها جنوب إفريقيا في عام ٢٠١١، ومن خلال هذه الدول بدأت فكرة البريكس Brics ، كي تجسد مرحلة جديد لما بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . لا سيما وأن الأخيرة قد الحقت الضرر الكبير في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، وأتفق قادة هذه الدول على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن يؤطر لمرحلة تعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات من أجل خدمة مجتمعاتها وفواعلها المدنية غير الحكومية ، للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ، يُنظر : قاسمي عبد السميع ، مجموعة البريكس... القوة الصاعدة في العلاقات الدولية ، ٢١ / ٣ / ٢٠١٨ ، متاح على الرابط :

. http://www.noonpost.com/content/22569

**References in English:**

**(١)** Dr. Musleh Khudher al-Jubouri, The Political Role of Minorities in the Middle East, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2014, pp. 21-26.

**(٢)** Quoted from: Shaherazad Adamam, Violent Non-State Actors: A Study in Conceptual and theoretical Frameworks, Arab Politics Journal, Arab Center for Research and Studies, Doha, Qatar, No. 8, April 2014, p. 70.

**(٣)** Ibid, pp. 72-75.

**(٤)** Ibid, pp. 209-210.

**(٥)** The Hidden Crisis... Armed Conflicts and Education, Education for all Global Monitoring Report, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2011, p. 240.

**(٦)** Ibid. 14-15.

**(٧)** Lisa Scratch, The short book Series on peace building strategies... Is it possible to build peace, House of Culture, Electronic Kunooz Platform, www.Konoozbooks.com, 2015, pp. 16-21.

**(٨)** Makhloufi Khudhra, The impact of Non-International Actors on Human Rights, The generation of Human Rights Journal, Jeel Scientific Research Center, Lebanon, Issue / 27, 8/13/2018, p. 41, available at: https://jilrc.com. /

**(٩)** Ibid, pp. 43-62.

**(١٠)** The full text of the agreement, the Supreme Judicial Council, Iraq, available at the link site: https://www.hjc.iq/view.155. The date of the visit is 12/22/2019.

**(١١)** Abdullah Ashour, Global public policy actors and their reflections on the role of the State after the Cold War, MA Thesis, Hadj Lakhudhar

University - Batna, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2014, pp. 60-63.

**(١٢)** Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-personnel Mines and on their destruction - Ottawa Convention 1997, International Committee of the Red Cross, Geneva, Switzerland, November 21, 2017, available at the link site: https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/anti-personnel-mine-ban-convention.

**(١٣)** Abdullah Ashour, op, cit , pp. 63-85.

**(١٤)** Muhammad Bahareth, The New American Foreign Policy in the Era of Donald Trump, Sibouaih Printing and Publishing House, Saudi Arabia, 2017, pp. 10-12.

**(١٥)** Quoted from: Huda El-Shimy, America's prosperity and security depend on the stability of the Middle East, Al-Masrawy newspaper website, Egypt, 4/28/2019, available at the link site: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/4/28

**(١٦)** For more information on this topic, see the available link site: China says Washington's trade war has not made America great again, https://www.france24.com/ar/2/6/2019, p. 1.

**(١٧)** Joseph S. Nye, Soft Power as a Means of Success in International Politics, translated by: Dr. Muhammad Tawfeeq Al-Bajirmi, Al-Obaikan Publishing, Saudi Arabia, 2nd edition, 2012, a previously mentioned source, pp. 21-24.

**(١٨)** Ibid, p. 211.

**(١٩)** Jennifer Kavang and Michael D. Rich, Truth Decay: Preliminary Research on the Declining the role of facts and Analysis in American Public Life, The American Rand Corporation, 2018, p. 81, see link: www.rand.org. And as far as cognitive bias is concerned, what is meant by it is the tendency towards making judgments in a non-neutral manner to include in its data the criterion of comparison between the expected and the unexpected? It is in contrast to the confirmation bias, which tends to adopt specific and self-limiting information.

**(٢٠)** Courtney Weinbaum (and others), Millennialism: Implications for Intelligence Groups and Policy, RAND Corporation Research, 2016, pp. 5-6, see link: www.rand.org.

**(٢١)** Christopher S. Chavez (and others), Preliminary thoughts on the Impact of the Iraq War on the National Security Systems of the United States, An Analytical Perspective, RAND Corporation Research of America, 2014, pp. 10-11, see link: www.rand.org.

**(٢٢)** Jassim Mohammad Taha, The Impact of the roles of Non-State Actors on political and security stability in the Arab Region, Tikrit Journal of Political Science, Tikrit University, College of Political Science, March 2019, p. 172, available at the link: http:tjfps.tu.edu. iq/index.php/poltic.

**(٢٣)** A German report predicts the collapse of the European Union and the disintegration of the West by 2040, available at the link: https://ummah-futures.net, 12/6/2019.

**(٢٤)** Scenario 2024: What if China imposes its rules and disintegrates the European Union, available at the link:
https://ummah-futures.net, November 6, 2019.

**(٢٥)** Djibouti's Vision 2035, available at: https://ummah-futures.net, 12/6/2019،

**(٢٦)** For more information on this topic, see: An ambitious initiative between Qatar, Turkey and Malaysia to manage global Islamic finance, Gulf Online Publications, 1/24/2018, available at the link: https://alkhaleejonline.net./

**(٢٧)** Historic Free Trade Agreement between Europe and a South American Community, 6/28/2019, available at: https://www.dw.com/ar. Taking into account to what happened in 2006 due to the meetings of the United Nations General Assembly, when the foreign ministers of China, Brazil, India, and Russia announced the idea of establishing a global economic bloc that transcends the unipolar global axis, to join with South Africa in In 2011, and through these countries, the idea of the BRICS began, to embody a new phase after the global financial crisis in 2008. Especially since the latter has inflicted great damage on the economies of developed and developing countries alike, and the leaders of these countries agreed on the need to establish a balanced global system that frames the stage of strengthening cooperation and coordination in all fields in order to serve their societies and their non-governmental civil actors, for more information on this topic See: Qasimi Abdel-Sami, The BRICS... The Rising Power in International Relations, March 21, 2018, available at the link site:
http://www.noonpost.com/content/22569.